گۆڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەورۆز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١١ ژ.٤، ٢٠٢٢
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v11n4a1279

أثر تقييم عناصر القوائم المالية في ظل جائحة كورونا على قرارات منح الإئتمان المصرفي وفق (IAS 8)

دراسة ميدانية على مجموعة من المصارف التجارية في محافظة أربيل

م.م. سردار فاضل قاسم، قسم المحاسبة، المعهد التقني بردرش، جامعة دهوك التقنية، دهوك ، أقليم كردستان، العراق

أ.م. د حازم هاشم محمد ، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، أقليم كردستان، العراق

ملخص

يهدف هذا البحث الى تحديد أثر إعادة تقييم عناصر القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها هذه القوائم، على اعتبار أنها أحد المصادر المهمة التي يعتمد عليها متخذو قرار منح الإئتمان المصرفي. ولاشك أن تقييم عناصر القوائم المالية قد تتأثر بالظروف والتغيرات الاقتصادية في المجتمع، كظروف جائحة فيروس كورونا الذي كان له تأثيرات على أغلب المجالات الاقتصادية. وكذلك يهدف البحث الى التعرف على تجربة المصارف التجارية المحلية - عينة البحث - فيما يخص تمويل الوحدات الإقتصادية وآلية صنع القرار الائتماني، وكذلك التعرف على ملائمة المعلومات الواردة في متن القوائم المالية المعدة من تلك الوحدات، وإبراز مفهوم وأهمية عملية اتخاذ القرار الائتماني في ظل جائحة فيروس كورونا. ومن أجل اختبار فرضيات البحث تم إستخدام الإستبانة للحصول على بيانات الدراسة وتحليلها بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تم توزيع استمارات الاستبيان على مجتمع البحث والمتمثلة في مجموعة من المدراء ومساعديهم في عينة من البنوك التجارية إضافة الى عينة من الاكاديميين في كليات الادارة والاقتصاد. وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية التطبيقية في اختيار البحث والمكونة من(56) استمارة صالحة للتحليل. وتوصل البحث الى ان هناك اتفاق في إعادة تقييم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظروف الحالية وتقديمها للجهة المانحة لاتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية. كما وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية إن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (8) عند إعداد القوائم المالية في ظل هذه الجائحة ستعطي أهمية أكبر لغرض اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي. لذلك يوصي البحث بزيادة الاهتمام بمتطلبات الافصاح والشفافية والموضوعية في عرض المعلومات المطلوبة في حالة تقديم طلب منح الائتمان المصرفي.

مفاتيح الكلمات: عناصر القوائم المالية وتقييمها، منح الائتمان المصرفي، إعادة التقييم في ظل جائحة كورونا، معيار(ISA8)..

1. مقدمة

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة وذلك لكونها المرآة العاكسة لنشاط الوحدة الإقتصادية وتعد من المصادر المهمة بالنسبة لمستخدميها سواء كانوا داخليين أو خارجيين وهي تتميز بأنها غير متجانسة وذات مصالح مختلفة، حيث أنها تعد وفقا للمعايير المحاسبية من جهة، كما ويتم تدقيقها من مراقب حسابات محايد ومستند على معايير مهنية وأخلاقية من جهة أخرى، الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل حول الشيء الذي يمكننا من تقديم قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية، لذا فالجواب هو القياس المحاسبي ومن المعروف أن القياس هي إحدى الوظائف المحاسبية، حيث تعد القياس المحاسبي ترجمة للمعلومة المحاسبية في شكل قيم يتفق عليها الجميع، لذا فإن القوائم المالية التي يعتقد البعض أنها تعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي للوحدة الإقتصادية، إلا أن هذا الإعتقاد بعيد عن الواقع بسبب قيود القياس المحاسبي التي تتمثل في عدم التأكد والموضوعية والقابلية للتحقق وحدود الوحدة النقدية، ....الخ. وللقياس المحاسبي نماذج عدة من بينها التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والقيمة الحالية وغيرها ولكل واحدة منها مزايا وعيوب وتأثير مباشر على عملية القياس المحاسبي .

وإن من أحد أهداف القوائم المالية هي تجهيز المعلومات المحاسبية لأغراض إتخاذ القرارات منها الإئتمان المصرفي، ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية وأكثر أدوات المصارف حساسية حيث لا يتوقف تأثيرها على مستوى المصرف فقط و إنما يتجاوزه ليتفاعل مع العديد من المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، لذلك ولضمان اتخاذها للقرار السليم تقوم المصارف بتقديم القروض المصرفية بعد قيامها بدراسة ملفات الوحدات الإقتصادية.

وقد شهدت دول العالم انتشار فيروس كورونا، وذلك منذ بدء انتشاره في الصين عام 2019، واصبح إنتشار الفيروس بمثابة جائحة مفاجئة أثرت على إقتصاديات الدول بشكل خطير وأحدثت تغيرات واضحة في المعاملات المالية وغير المالية، لتراجع الطلب على عدد من المنتجات والخدمات، مما سبب انخفاضاً كبيراً في أرباح عدد من منشآت الأعمال الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وايضاً لها تأثير على إعداد القوائم المالية، وعلى مراجعة تلك القوائم المالية وفقا للمعايير المعتمدة، وبخاصة أن مثل تلك الأزمة تعد مصدراً لعدم التأكد حيال مستقبل الوحدات الاقتصادية.

لا شك أن انتشار فيروس كورونا له آثار مستقبلية على الوحدات الاقتصادية، منها القطاع المصرفي التى قد يصعب التنبؤ بها، ومع ذلك فإن معايير التقرير المالي قد وضعت مبادئ عامة للتعامل مع حالات عدم التأكد. وبشكل محدد، ينص معيار المحاسبة الدولي رقم "8" التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية والأخطاء على أنه نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الأعمال، فإن العديد من بنود القوائم المالية ما بعد كانون الثاني 2020 لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط، وينطوي التقدير على اجتهادات تستند إلى أحدث المعلومات المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها، ونظرا للتأثير الكبير لحالات عدم التأكد المصاحبة للتقديرات، ولحاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات مفيدة لاتخاذ قراراتهم يتوجب على الوحدة إقتصادية أن تفصح عن معلومات عن الافتراضات التي تضعها عن المستقبل، وعن مصادر عدم تأكد التقدير الرئيسية الأخرى في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها تعديل ذو أهمية نسبية في المبالغ الدفترية للموجودات والالتزامات خلال السنة التالية.

2. منهجية البحث والدراسات السابقة

1.2 منهجية البحث

1.1.2 مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث فى منح الائتمان المصرفي عندما تقوم الوحدات الاقتصادية بإعداد القوائم المالية وتقييم عناصرها بقياسات مختلفة وملائمة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية والتى قد لا تلبي رغبات مستخدمي هذه القوائم المالية وخاصة المصارف التجارية في ظل جائحة كورونا فيروس لأنها سوف تتعرض لمشاكل انخفاض قيمتها لمعظم العناصر، لذلك فإن المصارف التجارية كجهة مانحة للقروض قد تطلب اعادة تقييم العناصر اللازمة للتعديل في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (8) من معدى القوائم المالية حتى تكون ملائمة لإتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي في بيئة عينة البحث، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية :

- هل تؤثر عناصر القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة على قرار منح الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس؟
- هل تؤثر تقييم عناصر القوائم المالية (إعادة التقييم) المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة بما يتلائم مع الظروف الحالية على إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس؟

2.1.2 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ضرورة التحسين في عرض القوائم المالية المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظروف أو الحالات التي يتطلب تعديلها من منظور المعيار المحاسبي الدولي (8) وخاصة في ظل ظروف جائحة كورونا فيروس لكي تسعى الى تحقيق إتخاذ القرارات، ومن هذه القرارات هي إتخاذ قرار منح الأئتمان المصرفي من خلال إعادة تقييم العناصر التي تحتاج إلى إعادة تقديرها، وعليه يستند البحث أهميته من خلال النقاط التالية:

- أهمية عناصر القوائم المالية المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية بمقاييسها لإتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي الرشيد.
- أهمية إظهار تأثير إعادة تقييم عناصر القوائم المالية بما يتلائم مع الظروف الحالية في ظل جائحة فيروس كورونا لإتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي الرشيد وفق المعيار المحاسبي الدولي (8).

3.1.2 هدف البحث

يهدف هذا البحث الى إبراز تأثير ظاهرة جائحة كورونا فيروس كظروف أو ظاهرة غير متوقعة أثرت على العديد من جوانب الحياة والمجتمع ولا سيما على الوحدات الاقتصادية عند إعداد قوائمها المالية لغرض قرارات منح الإئتمان المصرفي بشكل عام، والتعرف على تجربة المصارف التجارية المحلية عينة البحث فيما يخص تمويل الوحدات الإقتصادية وآلية صنع القرار الائتماني في ظل جائحة كورونا فيروس. وإعادة تقييم عناصر القوائم المالية (موضوع التعديل) من قبل الجهات المقترضة عند اتخاذ هذا القرار بشكل خاص وفق المعيار المحاسبي الدولي (8).

4.1.2 فرضية البحث

إبتداءً من مشكلة البحث وأهميته ولتحقيق أهدافه تم اختبار الفرضية التالية:

"هنالك تأثير في تقييم عناصر القوائم المالية المعدة من قبل الوحدات الطالبة للقرض على إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي في ظل جائحة كورونا فيروس وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (8) الذي يطلب من الوحدات الإقتصادية أن تعرض

عناصر القوائم المالية عن حالات عدم التأكد بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الاجتهادات التي تمارسها الإدارة عن المستقبل وعن مصادر عدم التأكد والتقدير الأخرى". ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- تؤثر عناصر القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة على قرار منح الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية كجهة مانحة للقرض (عينة البحث) في ظل جائحة كورونا فيروس.
- تؤثر تقييم عناصر القوائم المالية (إعادة التقييم) المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة بما يتلائم مع الظروف الحالية على إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية كجهة مانحة للقرض (عينة البحث) في ظل جائحة كورونا فيروس.

5.1.2 هيكل البحث

لغرض الوصول إلى تحقيق هدف البحث وفرضيته فقد تم إتباع الخطوات التالية:

- الجانب النظري: تم الاطلاع على المراجع والأدبيات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة من كتب ودوريات وبحوث ورسائل واطاريح جامعية، والدراسات والبحوث المنشورة في شبكة الانترنت الدولية.
- الجانب التطبيقي: تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توزيع استمارة الاستبانة على مجموعة من المصارف التجارية في محافظة أربيل المختارة عشوائياً.
- وسائل التحليل الإحصائي: من اجل تحليل علاقات والارتباط بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية للتوصل إلى النتائج واختبار الفرضيات.

2.2 الدراسات السابقة

قام الباحثان بعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث، وتكون كالآتي:

- دراسة الدباس (2014) بعنوان "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية" تهدف هذه الدارسة الى التعرف على تجربة المصارف التجارية فيما يخص تمويل الشركات والأفراد وآلية صنع القرار الائتماني وكذلك التعرف على أدوات التحليل المالي وأهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني إضافة الى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني. وقد تم اختبار فرضيات الدارسة من وجهة نظر موظفي الائتمان في المصارف عينة البحث والبالغ عددها ستة مصارف خاصة. ولتحقيق أهداف البحث تم اعداد استبيان خاص بالدارسة وتم توزيعه على عينة الدارسة وبعد التأكد من صدق أداة الدارسة والاتساق الداخلي لعبارات، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن القرار الائتماني في المصارف التجارية يعتمد على جملة من العوامل والأدوات سواء المالية منها والمتمثلة بالتحليل المالي وتحليل النسب المالية أو تلك العوامل المتعلقة بالعميل والقطاع والظروف المحيطة بالعميل، إذ تختلف أهمية كل عامل تبعاً لحجم وطبيعة أنشطته. وفي ضوء نتائج البحث تم وضع العديد من المقترحات المناسبة التي تنسجم مع مشكلة وفرضيات البحث.
- دراسة Hońko1, et al. (2021) بعنوان "أثر جائحة فيروس كورونا COVID-19 على القوائم المالية لشركات مختارة مدرجة في بورصة وارسو"، يهدف البحث الى تقييم جودة المحتوى المقدم فيما يتعلق بتأثير جائحة COVID-19 على الأنشطة المستمرة للشركات المختارة المدرجة في بورصة وارسو. وتم أخذ قوائم مالية لمجموعة من الوحدات الإقتصادية المسجلة في بورصة وارسو وتاثير هذه الجائحة على النتائج قبلها وبعدها. وتوصل الى مجموعة من النتائج اهمها، أن الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية لم يسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقييم المخاطر المرتبطة بتأثير COVID-19. ويوصي البحث الى عرض المعلومات الاضافية للمسخدمين من خلال اعداد القوائم المالية الملحقة مبني على تاثير جائحة فيروس كورونا.
- دراسة محمود وحسين (2020) بعنوان " تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا COVID-19 أنموذجاً دراسة نظرية تحليلية"، يهدف البحث إلى بيان تداعيات الأزمات وقضايا المجتمع المستحدثة في ممارسات العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية، ومن هذه القضايا؛ الأحداث الطارئة التي تفاقمت في مطلع العام 2020، ممثلة بانتشار فيروس كورونا وآثاره العالمية الاقتصادية التي انعكست في ممارسات، المحاسبة

كمهنة، إلى جانب القواعد والإجراءات المحاسبية المعتمدة، ولعل أهم تلك الإجراءات ما يتعلق بالإعتراف والإفصاح عن الأحداث اللاحقة ضمن معيار (ISA 10) إذ تم اعتبار تلك الآثار على أنها أحداثاً غير قابلة للتعديل للتقارير المالية المعدة 2019/12/31 باعتبار أن أزمة انتشار الفيروس لم تكن معلومة التأثير في تاريخ إعداد هذه التقارير، وتوصل البحث الى جملة من النتائج أهمها ان لتداعيات تفشي الفيروس التأثير المباشر وغير المباشر بالعديد من الممارسات المحاسبية لشركات الأعمال. ويوصي الباحثان إلى ضرورة حرص الإدارة على انعكاس المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المتوقعة في التقارير المالية المعدة على أساس فرض الاستمرارية، وعلى وجه الخصوص في ضل ضبابية وظروف عدم التأكد التي خلفها تفشي الجائحة.

- دراسة اردیني (2020) بعنوان "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19)"، حيث يهدف البحث إلى التسليط الضوء على التحديات التي تواجه المحاسبين والمنظمين المحترفين عند التعامل مع تأثير جائحة فيروس (COVID-19) على عناصر القوائم المالية للوحدات الاقتصادية، وعلى نتائج عملياتهم ووضعهم المالي في العام المنتهي. 2019/12/31 وما بعده، وكذلك مدى الحاجة إلى تعديل معايير التقارير المالية الدولية نتيجة أزمة جائحة COVID-19 ، كما يحدث في كل مرة تحدث فيها أزمة مالية عالمية. توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك مجموعة من التحديات الأكثر تأثيراً بالقوائم المالية للفترة المنتهية في 2020/12/31 والتي تتطلب محاسبين ومنظمين محترفين ذوي معالجات محاسبية وخاصة. الإفصاحات نتيجة عدم اليقين الناجم عن جائحة فيروس (COVID-19)، وهناك إجماع من جانب الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية تؤكد قدرة المعايير على معالجة هذه الآثار وأنه لا داعي لتعديل أو تغيير أو حذف أو إضافة متطلبات المعايير.

- دراسة الشرقاوي (2021)، بعنوان "دراسة تحليلية لآثر معيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا"، ويهدف البحث إلى توضيح المخاطر التى تتعرض لها البنوك في ظل أزمة كورونا و بيان أثر تلك المخاطر على جودة التقارير المالية بالبنوك، مع بيان كيف يمكن للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أن يزيد أو يقلل من حدة تلك التأثيرات على القوائم المالية بالبنوك. وتوصل البحث إلى اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبنى معايير التقارير المالية الدولية وبيان تأثير خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تلك المعايير على الخصائص النوعية، يسفر عن معلومات مفيدة لأسواق رأس المال مما يساهم في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك، يوصى الباحث، بمزيد من البحوث فيما يخص جائحة كورونا ، وخاصة أنها مستجد على الساحة العالمية، لمعرفة تأثيراتها المختلفة وخاصة على المجال المحاسبى.

عرض الباحثان عدد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث حيث توصلت الدراسات السابقة إلى جملة من النتائج والتوصيات مما يساعد الباحثان في عرض ملخص الدراسات السابقة، والإفادة منها لوضع منهجية البحث وإغناء الجانب النظري للدراسة الحالية ، حيث أكدت دراسة (الدباس) على نتائج التحليل المالي كأحد العوامل المؤثرة على قرارات منح الإئتمان المصرفي، أما كل من دراسة (محمود وحسين، أردیني، الشرقاوي، .Honkol et al) جميعها أكدت على تاثير جائحة فيروس كورونا سلباً على مهنة المحاسبة ونتائجها والمتمثلة بالقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص، والمحاولة إلى إيجاد الحل لتقليل تأثيرات هذه الجائحة على النتائج المحاسبية من خلال إعادة تصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل المعايير المتعلقة بهذا الخصوص، ولكن لم تذكر طريقة المعالجة من قبلهم، تعد الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة، وأكدت إلى إبراز إعادة تقييم عناصر القوائم المالية بحيث تتفق مع هذه الظاهرة بموجب المعيار المحاسبي الدولى (8) وعرضها إلى الجهات المستفيدة لإتخاذ القرارات، كقرار منح الائتمان المصرفي لكي تستمر هذه الوحدات في البقاء والإستمرار والنمو في بيئتها.

3. الجانب النظري للبحث

1.3 مفهوم وأهمية القوائم المالية

تعد القوائم المالية بمثابة المنتج الأخير للنظام المحاسبي في الوحدة الإقتصادية، فهي تمثل نتاج العمليات الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الإقتصادية على طول الفترة المالية، وتعطي صورة واضحة وحقيقية وصادقة عن الوضع المالي للوحدة لمستخدمي هذه القوائم مهما كان هؤلاء المستخدمون، وكذلك يجب ان تبين مدى قدرة الوحدة على تحقيق الأرباح خلال الفترة المالية، وتعد القوائم المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية سواء كانت إستثمارية أم إئتمانية. (الحديدي والشام، 2021: 40)، ويمكن تعريف القوائم المالية بأنها " تقارير أعدتها

إدارة الوحدة الإقتصادية لعرض الأداء والوضع المالي في وقت معين وتتكون عادة من قائمة الميزانية العمومية والدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية. والغرض العام من إعداد هذه القوائم هي تزويد المستخدمين الحالين والمحتملين بالمعلومات المحاسبية لإتخاذ قرار عن توفير الموارد للوحدة". (Kieso, et al., 2016: 5)

2.3 مفهوم وأسس القياس المحاسبي في الاطار المفاهيمي للقوائم المالية

قبل ان نتطرق إلى اسس القياس المحاسبي، لابد ان تعريف القياس المحاسبي ويمكن تعريف القياس المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم الإعتراف به والإفصاح به عن عناصر المركز المالي للوحدة الإقتصادية ضمن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وهذا وبالإعتماد على طرق قياس محددة.(رحيل وعبود، 2020: 500)، وهناك أربعة عناصر رئيسة للقياس المحاسبي وهي (الحدث الإقتصادي محل القياس، نظام القياس، الشخص الذي يقوم بعملية القياس وناتج عملية القياس). (الأغا، 2013: 22). أما بالنسبة لأسس القياس المحاسبي، يمكن إبرازها إلى : (الجعارات والطبري ،2013: 239)

- التكلفة التأريخية / للموجودات: هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة المدفوعة أو القيمة العادلة للاعتبارات المدفوعة لاقتناء موجود معين والتي تم تسجيلها في تاريخ الاقتناء، وللمطلوبات هي قيمة العوائد المستلمة مقابل الالتزام أو هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.
- التكلفة الإستبدالية/ للموجودات: هي القيمة التى سيتم دفعها للحصول على موجود مع إمكانية خدمة مكافئة في معاملة سوق بشكل منتظم في تاريخ القياس.(GASB, 2013: 9) وللمطلوبات هى القيمة الغير مخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المطلوبة لتسوية الالتزام في الوقت الحالي.
- صافي القيمة القابلة للتحصيل / للموجودات: هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن الحصول عليها حاليا ببيع الموجود بإستغناء منتظم، وللمطلوبات هى القيمة الغير مخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.
- القيمة الحالية/ للموجودات : القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الموجود في المسار العادي للأعمال. وللمطلوبات هى القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة والتي يتوقع أنها مطلوبة لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال."
- القيمة العادلة: هي قياس تعتمد على السوق، وليس قياسًا خاصًا بالوحدة الإقتصادية. بالنسبة لبعض الموجودات والمطلوبات، قد تكون معاملات السوق التي يمكن ملاحظتها متاحة بالنسبة للموجودات والمطلوبات الأخرى، وقد لاتتوفر معاملات السوق التي يمكن ملاحظتها، ومع ذلك، فإن الهدف من قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو نفسه لتقدير السعر الذي ستتم به معاملة الوحدة الإقتصادية لبيع الموجود أو تحويل الالتزام بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور مشارك في السوق يحمل الموجود أو يدين بالالتزام). (Hkfrs 13, 2018: 7).
- القيمة القابلة للإسترداد: هي عبارة عن " القيمة العادلة للموجود مطروحا منها تكاليف البيع أو القيمة قيد الإستعمال أيهما أعلى.

3.3 عناصر القوائم المالية ومعايير قياسها

1.3.3 الموجودات

تمثل المنافع الإقتصادية المستقبلية المتجسدة في الموجود في إمكانيته في المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المشروع، ويمكن أن تكون تلك الإمكانية إنتاجية أي أنها جزء من النشاطات التشغيلية للمشروع، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما يعادلها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية للخارج، مثلما تؤدي عملية تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج..(جمعة، 2010 : 49) وتتمثل بما يلي:

- الموجودات المتداولة: هي النقدية وأي موجودات أخرى تتوقع الوحدات الإقتصادية تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها إما في عام واحد أو في دورة التشغيل أيهما أطول، مثل النقد والنقدية المعادلة والاستثمارات قصيرة الاجل والمدينون والمخزون والمصاريف المدفوعة مقدماً (Kieso, et al.,2016: 205).
- الموجودات غير المتداولة : هي تلك التي لا تتوافق مع تعريف الموجودات المتداولة. وهي تشمل مجموعة متنوعة من العناصر، مثل الاستثمارات والممتلكات والالات والمعدات(Kieso, et al.,2016: 205) .

- الموجودات غير الملموسة: هي تلك الموجودات التي تفتقر الى الجوهر المادي الملموس ولا تعد من الادوات المالية، مثل الشهرة وبراءة الاختراع وحقوق النشر والامتيازات واالعلامات والاسماء التجارية. (Kieso, et al.,2016: 205)

2.3.3 المطلوبات

يرى الشحادة واخرون بأنها مجموعة الالتزامات الحالية التي تتوجب على الوحدة المحاسبية للغير والواجبة الوفاء بها والناتجة عن العمليات المالية التي تقوم بها تلك الوحدة، وان الوفاء بالالتزامات يتطلب من الوحدة تضحيات مالية أو التنازل عن بعض موجوداتها أو حقوقها أو القيام بخدمات في المستقبل باعتبار أن تلك الخدمات تعد سدادا لتلك الالتزامات، وتتمثل بما يلي : (الشحادة واخرون، 2011 : 261)

- المطلوبات المتداولة: هي الالتزامات التي تتوقع الوحدات الإقتصادية بشكل معقول تصفيتها إما من خلال استخدام الموجودات المتداولة أو إنشاء مطلوبات متداولة أخرى.
- مطلوبات طويلة الأجل: هي التزامات لا تتوقع الوحدات الإقتصادية بشكل مؤكد تصفيتها خلال دورة التشغيل العادية حيث تتوقع أن تدفع لهم في تاريخ ما بعد ذلك الوقت والأمثلة الأكثر شيوعًا هي السندات المستحقة الدفع، والتزامات الايجارات طويلة الاجل والضرائب المؤجلة والالتزامات المحتملة.

3.3.3 حقوق الملكية

عرف مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي APB مفهوم حقوق الملكية على أنها زيادة موجودات الوحدة إقتصادية على مطلوباتها كما عرفت حقوق الملكية حسب FASB بأنها ما تبقى من موجودات الوحدة المحاسبية بعد طرح مطلوباتها، وطبقاً لهذه التعريفات فإن حقوق الملكية عبارة عن استبعاد مطاوبات الوحدة إقتصادية عن موجوداتها .(شاهين، 2011: 144)

4.3.3 المصروفات

تُعرف المصروفات حسب رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكي على النحو التالي: بأنها التدفقات الخارجة من الوحدة أو أي نقص في موجوداتها أو زيادة في مطلوباتها أو كليهما معاً والتي تنشأ عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات للغير مما يشكل الأعمال الرئيسية المعتادة للوحدة إقتصادية.

5.3.3 الايرادات

وردت تعريفات كثيرة عن الايرادات في السابق وفي الاخير استقر رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB على التعريف الآتي للإيرادات: "الإيرادات هي التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية أو أي زيادة في موجوداتها أو تسديداً لمطلوباتها التي تنشأ عن إنتاج وبيع السلع وتأدية الخدمات للغير ضمن الأعمال الرئيسية المعتادة للوحدة إقتصادية."

عند القيام بعملية القياس لابد من الأخذ بعين الاعتبار ببعض المعايير التي تحكم عمليات تسجيل البيانات المحاسبية ضمن القوائم المالية، وهذه المعايير تمثل حلقة ربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج والاهداف المرغوب تحقيقها من القياس، وهذه المقاييس تتلخص في التالي: (مرعي وبدوى، 2003 : 31)

- معيار الموضوعية: الموضوعية في القياس تعني عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز .
- القابلية للتحقق منها: يعني التحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات الى مصدر موثوق منه، يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والاجراءات المدونة التي يمكن الرجوع اليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومن مطابقتها للمصدر، غير ان هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني ان تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من خصائص التي تجعل اساسا سليما لاتخاذ القرارات، بصرف النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات .
- القابلية للقياس الكمي: جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار للقياس الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المالية، وكان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية استخدام مقاييس كمية أخرى لقياس التغيرات المحاسبية، وتلخيص وعرض البيانات المتعلقة بها والمعلومات الناتجة عنها، وذلك بسبب اختلاف طبيعة العناصر المكونة لهذه التغيرات وعدم تماثلها، ولذا كان الالتزام بالقياس النقدي يؤدي في كثير من الأحيان إلى استبعاد بيانات ومعلومات مفيدة ويمكن قياسها بمقاييس كمية أخرى، وتكون في العادة

بيانات ومعلومات لازمة لإيضاح وعلاج التشوهات الناتجة على الاعتماد على المقياس النقدي دون غيره فإن هذا المعيار قد امتد بحدود البيانات والمعلومات المحاسبية التي يمكن قياسها كميا بصرف النظر عن إمكانية قياسها نقديا، ورغم ذلك مازالت المحاسبة تعتمد بصفة مطلقة على المقياس النقدي دون غيره من المقاييس الكمية .

- معيار الفائدة: ليست المحاسبة هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات، لذلك لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية وذلك في شتى مجالات اتخاذ القرارات أو تحديد الاهداف أو توجيه الموارد للوصول الى الاهداف المرجوة.

4.3 أثر جائحة كورونا فيروس على عناصر القوائم المالية وفق (IAS 8)

لا شك أن إنتشار فيروس كورونا له آثار مستقبلية على قطاعات الأعمال قد يصعب التنبؤ بها، ومع ذلك فإن معايير التقرير المالي قد وضعت مبادئ عامة للتعامل مع حالات عدم التأكد. وبشكل محدد، ينص معيار المحاسبة الدولي (8) (السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) على أنه نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الأعمال، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط. وينطوي التقدير على اجتهادات تستند إلى أحدث المعلومات المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها. نظرا للتأثير الكبير لحالات عدم التأكد المصاحبة للتقديرات، ولحاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات مفيدة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية فإن معيار المحاسبة الدولي رقم 1(عرض القوائم المالية) يوجب على الوحدة إقتصادية أن تفصح عن معلومات الافتراضات التي تضعها عن المستقبل، وعن مصادر عدم التأكد والتقدير الرئيسية الأخرى في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها تعديل ذو أهمية نسبية في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية. وفي الحالة الراهنة لانتشار فيروس كوفيد-19، فإن لآثار تحديد القيم الدفترية لبعض الموجودات والمطلوبات يتطلب تقدير الأحداث المستقبلية غير المؤكدة على تلك الموجودات والمطلوبات في نهاية فترة التقرير، والتي قد يسببها هذا الوباء. ويجب على الوحدة الاقتصادية أن تبذل الاجتهاد اللازم في تقديرها لآثار الوباء وما تضعه من افتراضات تتعلق بتعديل التدفقات النقدية أو معدلات للمخاطر، والتغيرات المستقبلية في الرواتب واالتوقعات المستقبلية في الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى. ويؤكد معيار المحاسبة الدولي (1) بأن الإفصاح عن الافتراضات ومصادر عدم التأكد التقديرية الأخرى المشار إليها أعلاه والتي تتعلق بشكل خاص بالتقديرات التي تتطلب أكثر اجتهادات من الإدارة أو أكثرها خضوعا كما هو الحال في ظل ظروف للتقدير الشخصي أو أكثرها تعقيدا كفيروس كوفيد-19 ،والذي قد يصعب التنبؤ بنهايته ومدى شدة آثاره، ويؤكد المعيار على أنه كلما زاد عدد المتغيرات والافتراضات المؤثرة على الصورة المحتملة لاتضاح حالات عدم التأكد في المستقبل. زاد خضوع تلك الاجتهادات للتقدير الشخصي وأصبحت أكثر تعقيدا ومن ثم زادت إمكانية أن ينجم عن ذلك تعديل ذو أهمية نسبية على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020: 4)

وعليه على معدي القوائم المالية ومراجعيها بذل العناية المهنية اللازمة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد التي تثيرها ظروف فيروس كوفيد-19، وتقديم الإفصاحات اللازمة عند إعادة تقييم عناصر القوائم المالية وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية منها المقرضون على اتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة مبنية على معلومات ذات جودة عالية. ولتحقيق ذلك فإن معيار المحاسبة الدولي رقم 1 يطلب من الوحدة الإقتصادية أن تعرض الإفصاحات عن حالات عدم التأكد (مثل تلك التي تسببها ظروف فيروس كوفيد-19) بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الاجتهادات التي تمارسها الإدارة عن المستقبل وعن مصادر عدم التأكد التقديرية الأخرى. وتتنوع طبيعة ومدى المعلومات التي يتم توفيرها وفقا لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى. ومن أمثلة أنواع الإفصاحات التي تقدمها الوحدة إقتصادية ما يلي: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020: 5)

أ. طبيعة الافتراض أو مصادر عدم تأكد التقدير الأخرى .

ب. حساسية المبالغ الدفترية للطرق والافتراضات والتقديرات التي يستند إليها احتسابها، بما في ذلك أسباب الحساسية.

ج. الصورة المتوقعة لاتضاح حالة عدم التأكد ومدى النواتج المحتملة بدرجة معقولة خلال السنة المالية التالية فيما يتعلق بالمبالغ الدفترية للموجودات والالتزامات المتأثرة.

د. شرح للتغييرات التي تم إدخالها على الافتراضات السابقة بشأن تلك الموجودات والمطلوبات، إذا ظلت حالة عدم التأكد على حالها دون أن تتضح.

ويهدف المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 (السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) إلى تحديد ضوابط إختيار وتغيير السياسات المحاسبية وإلزام الوحدة الإقتصادية بالمعالجة المحاسبية وكذلك الإفصاح في القوائم والتقارير المالية عن التغييرات في التقديرات المحاسبية وفي السياسات المحاسبية والعمل على تصحيح الاخطاء الناتجة عن التغييرات في الفترات المالية السابقة لضمان الحصول على بيانات مالية تتسم بالملائمة والموضوعية وفقاً لتلبية احتياجات مستخدمي تلك البيانات وقابلة للمقارنة مع بيانات الوحدات الإقتصادية الاخرى المماثلة لها.

وهناك بعض المصطلحات التي تستخدم المعيار الدولي للمحاسبة رقم 8، منها الآتي: (لايقة ، 2007 : 43)

- التغييرات في التقديرات المحاسبية: ويقصد بها التعديلات في الارصدة الدفترية للموجودات والمطلوبات والذي ينتج عن القيام بإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات وفقا للتغير في الوضع الحالي.
- المعايير الدولية للتقرير المالي: هي الأسس والمعايير (المقاييس) التي تصدر عن (مجلس المعاييرالمحاسبية الدولية) والمتمثلة بمعايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات (لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي) ، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تفسيرات (لجنة التفسيرات الدوليةالسابقة)
- السياسات المحاسبية: هي القواعد والمبادئ والممارسات والأعراف التي تطبقها الوحدة الإقتصادية عند إعداد القوائم المالية.
- العرض بأثر رجعي: يقصد به عرض بيانات قوائم مالية تخص فترات مالية سابقة بعد تصحيح واعادة اثبات مبالغها كانها كانت خالية من الاخطاء.
- التطبيق بأثر رجعي: يقصد به تطبيق (سياسة محاسبية جديدة)على أحداث ومعاملات مالية سابقة.
- أخطاء الفترات المالية السابقة: الاخطاء هو اغفال وتحريف في القوائم المالية للفترات المالية السابقة الناتجة عن سوء استخدام معلومات مالية عند اعداد القوائم المالية للفترات السابقة، أو عدم استخدام بيانات ومعلومات كان يجب اخذها في الحسبان عند اعداد القوائم المالية للفترات السابقة مثل(اخطاء السهو، اخطاء الغش، الاخطاء الحسابية، الاخطاء الناتجة عن خطأ في التفسير).

5.3 مفهوم وأهمية الإئتمان المصرفي

1.5.3 مفهوم وتعريف الإئتمان المصرفي

ان تحديد آلية الائتمان المصرفي يتم من خلال السياسة النقدية للبنك، كما أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على ان البنوك تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، .(Morris & Sellon, 1995: 59) وتمر عملية الائتمان بمراحل متعددة، وينبغي التذكير بأنه في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار يتم التأثر بثلاث مجموعات من العوامل وبدرجات مختلفة حتى الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار بالرفض أو القبول لطلب الحصول على القرض وهذه العوامل هي العوامل الخاصة بالعميل والعوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بالقرض أو التسهيل الائتماني. ويرى الخطيب الائتمان المصرفي بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"(خطيب، 2004: 4)

كما عرفه الزعبي بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا(فردا أو شركة) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مموجودة نشاطه.(الزعبي،2000 :80)

كما ويعرف الائتمان المصرفي أنه علاقة نقدية تقوم بين المصرف مانح الائتمان والمقترض على التخلي عن النقود الحاضرة مقابل استردادها في المستقبل مع سعر الفائدة، قد تؤدي لزيادة ربحية المصرف وزيادة الانتاج والتبادل والاستهلاك في الاقتصاد الوطني.(كنعان،2012 :241)

هذا ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، إذ تعتمد عليها سلامة الموجودات وقوة ومتانة وصحة المركز المالي لها، وبالتالي فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية، وقد عُرف الائتمان المصرفي بأنه عبارة عن منح البنك عميله ائتمان بضمان حسن علاقته معه، أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها، أو بضمانات شخصية أخرى، وهي تختلف من عميل الى آخر، وشكل هذا الائتمان قد يكون على سبيل المثال لا الحصر

(Maitah, et al., 2012:44): القروض، والحساب الجاري المدين.(سحب على المكشوف)، والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، والتمويل التأجيري.

2.5.3 مبادئ وأساسيات الإئتمان المصرفي

هناك مجموعة من الإسس لابد من الاستناد عليها عند منح الإئتمان المصرفي وتتمثل بالآتي :(عبدالرحمن، 2012: 72)

- توفر الأمان لاموال المصرف: ويقصد بها اطمئنان المصرف من ناحية الوحدة إقتصادية التي تقوم بمنحها القرض من انها تقوم بسداد هذا القرض وفي المواعيد المددة لها وبدون تأخير.
- تحقيق الأرباح: وتعني حصول المصرف على فوائد من الإئتمان الذي تمنحها للغير وذلك لمواجهة فوائد الودائع لديها وكذلك المصاريف المختلفة بالإضافة الى تحقيق عائد على راس المال المستثمر على شكل ارباح صافية .
- السيولة: وهي الإحتفاظ بمركز مالي يتصف بسيولة لدى المصرف وذلك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

3.5.3 العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الإئتماني

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في إتخاذ القرار الإئتماني في أي مصرف وهي:(الدغيم وأخرون، 2006: 197)

- العوامل الخاصة بالعميل بالنسبة للعميل والتي تتمثل بعوامل الشخصية ورأس المال والقدرة على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الإئتمان .
- العوامل الخاصة بالمصرف وتتمثل هذه العوامل بالآتي (درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا"وقدرته على توظيفها، نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية، الهدف العام الذي يسعى المصرف الى تحقيقه خلال المرحلة القادمة، القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة في الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الإئتمان المصرفي وأخيراً العوامل الخاصة بالتسهيلات الائتمانية).

4. الجانب الميداني

يتناول هذا المبحث وصفاً لمجتمع وعينة البحث وافراد المبحوثين من خلال اعداد استمارة الاستبانة بهدف التعرف على قياس آثر تقييم عناصر القوائم المالية في ظل جائحة كورونا وانعكاساته على قرارات منح الإئتمان المصرفي / دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك التجارية في محافظة أربيل.

1.4 إجراءات البحث الميداني

تتضمن الإجراءات على:

- أداة البحث هي الوسيلة التي يستخدمها الباحثان لجمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع البحث، ويوجد العديد من الادوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للوصول الى المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحثان على أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات عن عينة الدراسة.
- مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث في مجموعة من المدراء ومساعديهم في عينة من البنوك التجارية إضافة الى عينة من الاكاديميين في كليات الادارة والاقتصاد(وكان أساس الإختيار بإعتبارهم المهتمين بالبحث العلمي وتقديم آرائهم حول آثار جائحة فيروس كورونا على قياس عناصر القوائم المالية وتقييمها لرفع كفاءة الوحدات الإقتصادية في بيئة عينة البحث لغرض منح قرارات الإئتمان) في محافظة أربيل، وقد قام الباحثان بتوزيع عدد من قوائم الاستبيان على مفردات العينة والتي شملت 5 فئات، وهم (مدير البنك، مدير قسم الإئتمان المصرفي، مدير الحسابات، المدقق الداخلي، الاكادميين)، وحيث أنه لا يمكن إجراء المسح الشامل لمجتمع البحث فقد تم الاقتصار على عينة ممثلة لهذا المجتمع، حيث تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية التطبيقية في اختيار البحث والمكونة من(56) استمارة صالحة للتحليل، يمكن توضيح مجتمع وعينة البحث أحصائياً من خلال الجدول (1):

جدول 1. عينة البحث

فقرات العينة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	النسبة %	الاستبانات المستبعدة	الاستمارات الصالحة للتحليل	
					عدد	النسبة %
مدير البنك	15	12	80	1	11	92
مدير قسم الإئتمان	15	9	60	0	9	100
مدير الحسابات	15	13	87	2	11	85
المدقق الداخلي	15	11	73	2	9	82
الأكادميين	25	19	76	3	16	84
الإجمالي	85	64	75	8	56	87.5

الجدول من أعداد الباحثين

- الأسلوب الإحصائي المستخدم: تم إستخدام أسلوب التكرارات والنسبة المئوية في التحليل وذلك في البيانات الشخصية والأساسية عن طريق برنامج الحزم الإحصائي (SPSS) للحصول على النتائج، وكذلك تم

استخدام الإحصائيات الوصفية وهي"الوسط الحسابي والإنحراف المعياري" لمعرفة اتجاهات عبارات كل محور ولإثبات صحة المحور أو عدم صحته أو مدى توافق العبارات مع فرضيات البحث، بالإضافة إلى استخدام الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

- إختبار الثبات و الصدق: تم استخدام معامل الثبات الفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لكل محور ولاجمالي المحاور لغرض اختبار الثبات ودرجة المصداقية في الاجابات الواردة في اسئلة الاستبانة، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين (0) و (1)، وكما يبين في الجدول (2).

جدول 2 .معامل الثبات الفا كرونباخ ومعامل الصدق

المحاور	الفا كرونباخ	عدد المتغيرات
يمنح المصارف الإئتمان المصرفي بتقديم القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) من قبل الوحدات الإقتصادية في ظل جائحة كورونا فيروس. (X1)	0.995	7
إعادة تقييم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظرف الحالي وتقديمها لاتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي. (X2)	0.999	7
اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس (Y)	0.997	7
الإستمارة ككل	0.997	21

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتبين من الجدول اعلاه ان الثبات (الفا كرونباخ) لعبارات المحور الاول (تقييم عناصر القوائم المالية بوضعها الحالي في ظل جائحة كورونا فيروس) بلغ (0.995) اي مابنسبة 99.5% ولعبارات المحور الثاني (إعادة تقييم عناصر القوائم المالية وفق (IAS 8) في ظل جائحة كورونا فيروس)فقد بلغ (0.999) اي بنسبة 99.9% تقريباً ولعبارات المحور الثالث (اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس) بلغ (0.997) أي بنسبة 99.7%، اما معامل الثبات لاجمالي المحاور بصورة عامة فقد بلغ (0.997) اي بنسبة 99.7% وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة.

2.4 تحليل المعلومات العامة

تتكون الإستبانة من المعلومات العامة وهي(الموقع الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة والجنس)، ويمكن توضيحهم من خلال التوزيع التكراري وفق الجدول (3):

جدول 3. لتوزيع التكراري للمعلومات العامة (الشخصية)

موقع وظيفي	عدد	%	مؤهل علمي	عدد	%	تخصص	عدد	%	سنوات الخبرة	عدد	%	جنس	عدد	%
مدير البنك	11	19	أقل من بكالوريوس	3	5	محاسبة	38	68	أقل من 5 سنوات	11	20	ذكر	37	66
مدير قسم الإئتمان	9	16	بكالوريوس	29	52	إدارة	9	16	5-15 سنة	24	43	أنثى	19	34
مدير حسابات البنك	11	19	ماجستير	15	27	علوم مصرفية	5	9	أكثر من 15 سنة	21	37	——	——	——
مدقق داخلي	9	16	دكتوراه	9	16	أخرى	4	7	——	——	——	——	——	——
أكاديميين	17	30	——	——	——	——	——	——	——	——	——	——	——	——
الإجمالي	56	100		56	100		56	100		56	100		56	100

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم عينة البحث من فئة الأكاديميين وبنسبة 30% ثم يلي كل من مديري البنوك وقسم الحسابات بنسبة 19% والمدققين الداخلين ومدير قسم الإئتمان المصرفي بنسبة 16%. أما بالنسبة المؤهل العلمي أن ما نسبته 52**%**من عينة البحث مستواهم لحاملي شهادة البكالوريوس ثم يليه شهادة الماجستير والدكتوراه بنسب 27% و 16% على التوالي أما نسبة 5% تعود لشهادات الدبلوم والاخرى. أما فيما يتعلق بتخصصات البحث فإن اكبر نسبة وهي 68% تعود للمحاسبة ونسب 16%، 9% و 7% تعود للإدارة والعلوم المالية والمصرفية وأخرى على التوالي. وأيضاً يبين الجدول السابق أن بنسبة 43% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة هم من فئة 5-15 سنة، و 37% منها حسب سنوات الخبرة أكثر من 15سنة، و 7% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات. وبالنسبة لجنس عينة البحث أن أكبر نسبة وهي 66% تعود للذكر ثم يلي نسبة 34% للإناث.

3.4 المعلومات المتعلقة بمتغيرات البحث

المحور الأول: أثر تقديم القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة في ظل جائحة كورونا فيروس على إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي:

جدول 4. الإحصائيات الوصفية لعبارات المحور الأول

البيان	لا أتفق تماماً (1)		لا أتفق (2)		محايد (3)		أتفق (4)		أتفق تماماً (5)		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
$X1_1$	20	35.7	36	64.3	0	0	0	0	0	0	1.64	0.483	29.4
$X1_2$	18	32.1	34	60.7	4	7.1	0	0	0	0	1.75	0.580	33.1
$X1_3$	12	21.4	35	62.5	7	12.5	2	3.6	0	0	1.98	0.700	35.3
$X1_4$	6	10.7	33	58.9	10	17.9	7	12.5	0	0	2.32	0.834	36
$X1_5$	5	8.9	33	58.9	13	23.3	5	8.9	0	0	2.32	0.765	33
$X1_6$	1	1.9	25	44.6	18	32.1	12	21.4	0	0	2.73	0.820	30
$X1_7$	2	3.6	35	62.5	15	26.8	4	7.1	0	0	2.38	0.676	28.4
المعدل العام											2.16	0.694	321

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن إجمالي الإجابات حول المحور الأول والذي يتمثل (يمنح المصارف في بيئة عينة البحث الإئتمان المصرفي بتقديم القوائم المالية بوضعها الحالي "عدم إعادة التقييم" من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة في ظل جائحة كورونا فيروس) تشير إلى أن نسبة " لا أتفق ولا أتفق تماماً" التي تمثل أكبر اجابة وبنسبة 75.3% وبعدها تأتي نسبة "محايد" 17.1% ثم يلي اقل الإجابات والتي تعود إلى " أتفق وأتفق تماماً" 7.6% من حجم عينة البحث. أما بالنسبة للوسط الحسابي الذي يتراوح بين (1.64، 2.73) والإنحراف المعياري بين (0.483، 0.834) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد عينة البحث كان قريبة نسبياً وخاصة في الفقرات ($X1_1$) التي تمثل "إن أساس قياس عناصر القوائم المالية (التكلفة التأريخية، التكلفة الجارية، صافي القيمة البيعية، القيمة العادلة والقيمة الحالية) يكون أساساً ملائماً ومعتمداً من قبل المصارف التجارية لإتخاذ القرارات الإئتمانية" و($X1_2$) تمثل "إن القوائم المالية التي تنشرها الوحدات الإقتصادية بوضعها الحالي تساعد المقرضين في إتخاذ قراراتهم الإئتمانية في ظل جائحة فيروس كورونا " و ($X1_3$) تمثل "تستطيع المصارف التجارية كجهة مانحة للقرض القوائم المالية للوحدات طالبة القرض تحديد مواطن القوة والضعف في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم بوضعها الحالي (التقيم قبل الجائحة)" بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام (2.16) والانحراف المعياري العام(0.694) ، وأكدت معظم إجابات الأفراد نسبة "لا أتفق" وبنسبة 64.3% للفقرة ($X1_1$) في المرتبة الأولى بوسط حسابي (1.64) وإنحراف معياري (0.483) وحصلت الفقرة ($X1_6$) " إن اساس القيمة العادلة لتقييم معظم عناصر القوائم المالية يزيد من الثقة والملائمة للمعلومات المالية المقدمة من قبل الوحدات الطالبة للقرض" على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.73) وإنحراف معياري (0.820) بالمقارنة مع الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام، وأقل الإجابات الإجمالية للأفراد نسبة "لا أتفق تماماً" وبنسبة 0% لجميع الفقرات ثم يلي نسبة "أتفق" بمعدل الإجمالي 7.6%. إذاً يتبين ومن خلال نتائج إجابة الأفراد عن فقرات الاستبانة ان المحور الأول والذي يمثل (تمنح المصارف في بيئة عينة البحث الإئتمان المصرفي بتقديم القوائم المالية بوضعها الحالي "عدم إعادة التقييم" من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة في ظل جائحة كورونا فيروس) مؤشر غير معنوي الذي يساوي (0.686) لأنه أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

المحور الثاني: أثر إعادة تقييم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظروف الحالية وتقديمها للجهة المناحة على اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث:

جدول 5. الإحصائيات الوصفية لعبارات المحور الثاني

البيان	لا أتفق تماماً (1)		لا أتفق (2)		محايد (3)		أتفق (4)		أتفق تماماً (5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
$X2_1$	1	1.8	10	17.9	16	28.6	28	50	1	1.8	3.32	0.855	25.7
$X2_2$	0	0	1	1.8	5	8.9	36	64.3	14	25	4.13	0.634	15.3
$X2_3$	0	0	5	8.9	12	21.4	31	55.4	8	14.3	3.75	0.815	21.7
$X2_4$	0	0	1	1.8	3	5.4	37	66.1	15	26.8	4.18	0.606	14.5
$X2_5$	0	0	0	0	13	23.2	32	57.1	11	19.6	3.96	0.660	16.6
$X2_6$	0	0	9	16.1	11	19.6	29	51.8	7	12.5	3.61	0.908	25.1
$X2_7$	0	0	0	0	13	23.2	33	58.9	10	17.9	3.95	0.644	16.3
المعدل العام											3.84	0.731	19.2

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الإجابات حول المحور الثاني والذي يتمثل (إعادة تقييم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظروف الحالية وتقديمها للجهة المانحة لاتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث) تشير إلى أن نسبة "أتفق و أتفق تماماً" التي تمثل أكبر وبنسبة 74.4% ونسبة "محايد" 18.6% ثم يلي اقل الإجابات تعود إلى " لا أتفق ولا أتفق تماماً" 8.4% من حجم عينة البحث. أما بالنسبة للوسط الحسابي الذي يتراوح بين (3.32، 4.18) والإنحراف المعياري بين (0.606، 0.908) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد عينة البحث كان قريباً نسبياً وخاصة في الفقرات ($X2_4$ و $X2_2$) والتي تمثلان "إن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي(8) عند إعداد القوائم المالية في ظل هذه الجائحة ستعطي أهمية أكبر لغرض اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي و إن إعادة تقييم معظم عناصر القوائم المالية المنشورة من قبل الوحدات الطالبة في بيئة عينة البحث، تتمتع بالحد الأعلى من الشفافية والموضوعية لأغراض اتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي" و الفقرات ($X2_7$و $X2_5$) تمثلان "الإعتماد على نتائج القوائم المالية بعد تعديل (إعادة التقييم) عناصرها للوحدات الإقتصادية يؤدي إلى قياس مخاطر الإئتمانية قبل منح القرض و إعادة تقييم عناصر القوائم المالية في ظل جائحة فيروس كورونا مما يسفر عن معلومات مفيدة للمصارف التجارية ويساهم في تحسين الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية للوحدات الطالبة القروض" بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام (3.84) والانحراف المعياري العام (0.731)، وأكدت معظم إجابات الأفراد نسبة "أتفق" وبنسبة 66.1% للفقرة ($X2_4$) في المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.18) وإنحراف معياري (0.606) وحصلت الفقرة ($X2_1$) على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.32) وإنحراف

معياري (0.855) بالمقارنة مع الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام، وأقل إجابات الإجمالية للأفراد نسبة "لا أتفق تماماً" وبنسبة 1.8% لجميع الفقرات ثم يلي نسبة "لا أتفق" بمعدل الإجمالي 6.6%. إذاً يتبين خلال نتائج إجابة الأفراد عن فقرات الاستبانة ان المحور الثاني مؤشر معنوي بدرجة(0.023) لأنه أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

المحور الثالث: اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس

جدول 6. الإحصائيات الوصفية لعبارات المحور الثالث

البيان	لا أتفق تماماً (1)		لا أتفق (2)		محايد (3)		أتفق (4)		أتفق تماماً (5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
Y1	0	0	5	8.9	8	14.3	30	53.6	13	23.2	3.91	0.859	22
Y2	0	0	7	12.5	12	21.4	28	50	9	16.1	3.70	0.893	24.1
Y3	1	1.8	7	12.5	20	35.7	25	44.6	3	5.4	3.39	0.846	25
Y4	0	0	4	7.1	6	10.7	30	53.6	16	28.6	4.04	0.830	20.5
Y5	0	0	2	3.6	7	12.5	35	62.5	12	21.4	4.02	0.700	17.4
Y6	1	1.8	3	5.4	11	19.6	34	60.7	7	12.5	3.77	0.809	21.4
Y7	0	0	1	1.8	11	19.6	32	57.1	12	21.4	3.98	0.700	17.5
المعدل العام											3.83	0.805	21.1

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الإجابات حول المحور الثالث تشير إلى أن (أتفق وأتفق بشدة) وبنسبة 72.8%، و(محايد) 19.1% ونسبة (لا أتفق ولا أتفق بشدة) 7.9% من عينة البحث. وأن أكثر عنصر اتفقت عليه عينة البحث هو (Y5) تمثل (إن تغير إتجاه موقف المصارف التجارية لإتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي السليم كمستخدمي المعلومات المالية عندما يقارف القوائم المالية للوحدات الطالبة الإئتمان قبل وبعد جائحة فيروس كورونا والتعرف على إتجاهات موقفها الحالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية) حيث أن نسبة (أتفق) 62.5%، والعنصر (Y6) هو (تزداد الثقة من قبل المصارف التجارية بزيادة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة لغرض إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي في ظل هذه الجائحة)حيث أن نسبة (موافق) 60.7%. أما الوسط الحسابي العام يشير بشكل كبير إلى (أتفق) أي أن آراء عينة البحث حول اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس، ويشير معامل الإختلاف العام (21.1%) إلى إنخفاض نسبة التشتت في آراء المستجيبين أي يوجد تجانس كبير في الآراء.

4.4 إختبار الفرضية ونتائجها

اعتمد البحث أسلوب مصفوفة الإرتباط والإنحدار الخطي البسيط لإختبار الفرضيات لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل للبحث والذي يتمثل بأثر تقييم عناصر القوائم المالية في ظل جائحة فيروس كورونا على المتغير التابع والذي يتمثل بقرار منح الإئتمان المصرفي، ويمكن توضيح الإختبار من خلال الجدول (7، 8، 9) التالية.

جدول 7. مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغير التابع / المتغير المستقل	Y	القيمة الإحتمالية	القرار
المحور الأول	0.055	0.686	غير معنوي
المحور الثاني	0.304	0.023*	معنوي

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه من مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة (X1, X2) والمتغير التابع (Y) نرى بأن هنالك أرتباط غير معنوي بين المحور الأول (تمنح المصارف الإئتمان المصرفي بتقديم القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) من قبل الوحدات الإقتصادية في ظل جائحة كورونا فيروس) والمتغير التابع (اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس) لأنه القيمة الإحتمالية والتي تساوي "0.686" أكبر من قيمة مستوى المعنوية "α= 0.05"، ولكن هناك أرتباط معنوي بين المحور الثاني (إعادة تقييم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع ظروف الحالي وتقديمها لاتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي) والمتغير التابع لأن القيمة الإحتمالية تساوي "0.023" أقل من قيمة المستوى المعنوي.

جدول 8. نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل الأول والمتغير التابع

	الثابت	β	F	R^2
المحور الأول	3.72	0.050	0.166	%0.3
	t(13.809)	t(0.407)		
	P(0.000)	P(0.686)	P(0.686)	

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق من نموذج الإنحدار الخطي للمحور الأول، حيث نرى بعدم تأثير المحور الأول والذي يتمثل (تمنح المصارف الإئتمان المصرفي بتقديم القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) من قبل الوحدات الإقتصادية في ظل جائحة كورونا فيروس) على المتغير التابع المتمثل (اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس) لأن القيمة الإحتمالية لأختبار "F" والتي تساوي "0.686" أكبر من "α= 0.05".

مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى التي تنص (تؤثر عناصر القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة على

قرارات منح الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية كجهة مانحة للقرض (عينة البحث) في ظل جائحة كورونا فيروس) لم تتحقق.

جدول 9. نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل الثاني والمتغير التابع

	الثابت	β	F	R^2
المحور الثاني	3.741	0.238	5.488	% 9.2
	t(9.695)	t(2.343)		
	P(0.000)	P(0.023)	P(0.023)	

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول السابق من أنموذج الإنحدار الخطي للمحور الثاني بتأثير المحور الثاني والذي يتمثل (إعادة تقييم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظروف الحالي وتقديمها لاتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي) على المتغير التابع يمثل (اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس) لأن القيمة الإحتمالية لأختبار "F" والتي تساوي "0.023" أقل من "α= 0.05" وتشير قيمة "R^2" والتي تبلغ "9.2%" وهذا يدل على أن المحور الثاني تفسر 9.2% من التغيرات الحموجودة في المتغير التابع.

مما سبق نستنتج أن الفرضية الثانية التي تنص على (تؤثر تقييم عناصر القوائم المالية (إعادة التقييم) المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة بما يتلائم مع الظروف الحالية على إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية كجهة مانحة للقرض (عينة البحث) في ظل جائحة كورونا فيروس) قد تم تحقيقها.

5. الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة وكما يلي:

1.5 الاستنتاجات

- تعد القوائم المالية أحد الادوات المهمة التي تعتمد عليها إدارات المصارف التجارية في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي باعتبارها احد المستخدمين الرئيسيين للمعلومات المحاسبية التى تقدمها تلك القوائم المالية.
- تعتبر المصارف التجارية أن اعادة تقويم عناصر القوائم المالية في ظل ظروف جائحة كورونا أمر لابد منه لوجود تأثيرات تنعكس على عناصر تلك القوائم المالية عند قياسها.
- يعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، إذ تعتمد عليها سلامة الموجودات وقوة ومتانة وصحة المركز المالي لها، وبالتالي فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية.
- تبين نتائج الدراسة الميدانية أن هناك زيادة في درجة المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية المانحة للقروض دون الإعتماد على القوائم المالية المعدلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 في ظل هذه الجائحة.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك عدم اتفاق بين الافراد المبحوثين في ان تمنح المصارف في بيئة عينة البحث الإئتمان المصرفي عند تقديم القوائم المالية بوضعها الحالي "عدم إعادة التقويم" من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة في ظل جائحة كورونا فيروس
- توصلت الدراسة الى ان هناك اتفاق في إعادة تقويم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظروف الحالية وتقديمها للجهة المانحة لاتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية
- اظهرت النتائج أن هناك ازدياد في الثقة من قبل المصارف التجارية بزيادة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة لغرض إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي في ظل هذه الجائحة.
- إن القوائم المالية المنشورة من قبل الوحدات الإقتصادية تحتاج إلى إيضاحات متممة لها عند إعادة تقييم عناصرها، حيث تساعد المصارف التجارية على فهم أكثر لمحتوياتها لغرض قرار منح الإئتمان المصرفي.

اظهرت نتائج الدراسة الميدانية إن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 عند إعداد القوائم المالية في ظل هذه الجائحة ستعطي أهمية أكبر لغرض اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي.

2.5 التوصيات

توصي الدراسة في ضوء ما توصلت اليه بالاتي :

- ضرورة إعادة تقويم عناصر القوائم المالية في الحالات التي يتطلب فيها منح الائتمان المصرفي من خلال الافصاح عن التغيرات والتقديرات التي استندت عليها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 8
- زيادة الاهتمام بمتطلبات الافصاح والشفافية والموضوعية في عرض

المعلومات المطلوبة في حالة طلب منح الائتمان المصرفي.

- ضرورة ادراك الاثار السلبية عند طلب الائتمان المصرفي في حالة عدم اعادة تقويم عناصر القوائم المالية .
- ضرورة تحديد أسس القياس المحاسبي المناسبة لعناصر القوائم المالية والافصاح عنها عند القيام بأي تغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية
- يجب التأكيد على توفر الشفافية في المعلومات التي يتحدد على أساسها القياس المناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشفافية ليست بزيادة الافصاحات بل بمصداقيتها وموضوعيتها وموثوقيتها وقت تقديمها وتمثيلها للواقع.

المصادر العربية

أردیني، طه أحمد حسن، (2020)، "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة 1.
، مجلة تنمية الرافدين، جامعة "((COVID-19 في ظل جائحة فيروس كورونا
.موصل، كلية الإدارة و الإقتصاد، المجلد (39) العدد (128)، ص197-219

الأغا، تامر باسم جابر، 2013، "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة 2.
العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير
.المنشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين

الجعارات، خالد و الطبري، محمود، 2013، "مخاطر القياس المحاسبي 3.
وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالميّة "، مجلة كلية بغداد للعلوم
.الاقتصادية الجامعة العدد (34)، ص 233-258

جمعة، احمد حلمي، 2010، "نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي 4.
.الجديد)"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن

الحديدي، عدنان محمود فقى والشمام، ماهر علي، 2021، "القوائم المالية 5.
وأسباب عدم قدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي"، مجلة تكريت للعلوم
الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (17)،
العدد (53)، ص37-25

الدباس، حسان، (2014)، " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار 6.
الائتماني في المصارف العاملة في سورية "، رسالة الماجستير في الاقتصاد المالي
.والنقدي غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق

الدغيم، عبدالعزيز والمين، ماهر والجرد، إيمان، 2006، "التحليل الإئتماني 7.
ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي
السوري"، مجلة جامعة تشريق للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم
.الإقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، ص199-218

رحيل، روا لطيف وعبود، عماد الغفوري، 2020، "القياس والإفصاح 8.
بالقيمة العادلة وانعكاسها على مخرجات النظام الحاسبي"، مجلة الكوت للعلوم
.الإقتصادية والإدارية، المجلد (37)، العدد (12)، ص495-521

شاهين، علي عبدالله، 2011، "النظرية المحاسبية(اطار فكري تحليلي 9.
.وتطبيقي)"، الطبعة الاولى، دار افاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة / فلسطين

الشحادة، عبدالرزاق قاسم، واخرون، 2011، "نظرية المحاسبة"، الطبعة 10.
.الاولى، زمزم للنشر والتوزيع، عمان / الاردن

الشرقاوي، مني حسن أبوالمعاطي، (2021)، "دراسة تحليلية لآثر معيار 11.
على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا"، كلية IFRS9
.التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (25) العدد (1)، ص658-713

عبدالرحمن، تانيا قادر، 2012، " دور التحليل المالي في تشخيص عوامل 12.
القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الئتماني
المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك "، مجلة
تكريت للعلوم الدارية والقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، المجلد
.(8)، العدد (2). ص58-91

كنعان، علي ، 2012، "إدارة المصارف والسياسات المصرفية"، جامعة 13.
.دمشق ، كلية الاقتصاد

محمود، صدام محمد وحسين، على ابراهيم، (2020)، " تداعيات الأزمات 14.
(COVID -والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا) 19
انموذجا دراسة نظرية تحليلية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية
.الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (4) العدد (49)، ص1-24

منال خطيب، 2004، "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق 15.
على أحد المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة
.حلب، سوريا

هيثم محمد الزعبي، 2000، "الادارة والتحليل المالي"، دار الفكر 16.
.الحديث، عمان، الأردن

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، "آثار انتشار فيروس 17.
.، السعوديةSOCAP، "كورونا (كوفيد-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها

المصادر الاجنبية

1.Governmental Accounting Standards Board, 2013, “Measurement of Elements of Financial Statements”, Director of Research and Technical Activities Project No. 3-20E.

2.Hong Kong Financial Reporting Standard 13, 2018, “Fair Value Measurement”, Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, is available at http://app1.hkicpa.org.hk/ebook/copyright-notice.pdf.

3.Honko, S., Remlein, M., Rowinska-Kral, M., & Swietla, K., (2021), “Effects of COVID-19 in the Financial Statements of Selected Companies Listed in Warsaw Stock Exchange”, European Research Studies Journal Volume XXIII, (2), pp. 854-871.

4.Kieso, E., Weygandt, J. & Warfield, D., 2016, “Intermediate Accounting”, 16th ed., John Willey & Sons, Inc. US.

5.Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of Money, Investment and Banking, Vol. 24, No.12

.6Morris, Charles S.; Sellon Gorden H. Jr (1995) “Bank Lending and Monetary Policy: Evidence on a Credit Channel” Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City; second Quarter; Vol. 80, No.2المصادر العربية

١.أرديني، طه أحمد حسن، (2020)، "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا"((COVID-19 ، مجلة تنمية الرافدين، جامعة موصل، كلية الإدارة و الإقتصاد، المجلد (39) العدد (128)، ص197-219 .

٢.الأغا، تامر باسم جابر، 2013، "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين .

٣.الجعارات، خالد و الطبري، محمود، 2013، "مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالميّة "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (34)، ص 233-258 .

٤.جمعة، احمد حلمي، 2010، "نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.

٥. الحديدي، عدنان محمود فقى والشمام، ماهر علي، 2021، "القوائم المالية وأسباب عدم قدرتها على التعبير عن حقيقة الوضع المالي"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (53)، ص37-25

٦.الدباس، حسان، (2014)، " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية "، رسالة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق .

٧.الدغيم، عبدالعزيز والمين، ماهر والجرد، إيمان، 2006، "التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشريق للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، ص199-218.

٨.رحيل، روا لطيف وعبود، عماد الغفوري، 2020، "القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وانعكاسها على مخرجات النظام الحاسبي"، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (37)، العدد (12)، ص495-521.

٩. شاهين، علي عبدالله، 2011، "النظرية المحاسبية(اطار فكري تحليلي وتطبيقي)"، الطبعة الاولى، دار افاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة / فلسطين.

١٠..الشحادة، عبدالرزاق قاسم، واخرون، 2011، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الاولى، زمزم للنشر والتوزيع، عمان / الاردن.

١١.الشرقاوي، مني حسن أبوالمعاطي، (2021)، "دراسة تحليلية لآثر معيار IFRS9على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (25) العدد (1)، ص658-713.

١٢.عبدالرحمن، تانيا قادر، 2012، " دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الئتماني المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك "، مجلة

تكريت للعلوم الدارية والقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (8)، العدد (2). ص58-91.

١٣. كنعان، علي ، 2012، "إدارة المصارف والسياسات المصرفية"، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد.

١٤.محمود، صدام محمد وحسين، على ابراهيم، (2020)، " تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا) 19 (COVID - انموذجا دراسة نظرية تحليلية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (4) العدد (49)، ص1-24.

١٥.منال خطيب، 2004، "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا .

١٦. هيثم محمد الزعبي، 2000، "الادارة والتحليل المالي"، دار الفكر الحديث، عمان، الأردن.

١٧.الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، "آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها"، SOCAP، السعودية.

المصادر الاجنبية

1.Governmental Accounting Standards Board, 2013, “Measurement of Elements of Financial Statements”, Director of Research and Technical Activities Project No. 3-20E.

2.Hong Kong Financial Reporting Standard 13, 2018, “Fair Value Measurement”, Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, is available at http://app1.hkicpa.org.hk/ebook/copyright-notice.pdf.

3.Honko, S., Remlein, M., Rowinska-Kral, M., & Swietla, K., (2021), “Effects of COVID-19 in the Financial Statements of Selected Companies Listed in Warsaw Stock Exchange”, European Research Studies Journal Volume XXIII, (2), pp. 854-871.

4.Kieso, E., Weygandt, J. & Warfield, D., 2016, “Intermediate Accounting”, 16th ed., John Willey & Sons, Inc. US.

5.Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of Money, Investment and Banking, Vol. 24, No.12

Morris, Charles S.; Sellon Gorden H. Jr (1995) “Bank .6 Lending and Monetary Policy: Evidence on a Credit Channel” Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City; second Quarter; Vol. 80, No.2

6. المراجع

1. أرديني، طه أحمد حسن، (2020)، "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا"(COVID-19) ، مجلة تنمية الرافدين، جامعة موصل، كلية الإدارة و الإقتصاد، المجلد (39) العدد (128)، ص197-219 .
2. الأغا، تامر باسم جابر، 2013، "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين .
3. Governmental Accounting Standards Board, 2013, “Measurement of Elements of Financial Statements”, Director of Research and Technical Activities Project No. 3-20E.
4. Hong Kong Financial Reporting Standard 13, 2018, “Fair Value Measurement”, Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, is available at http://app1.hkicpa.org.hk/ebook/copyright-notice.pdf.
5. Honko, S., Remlein, M., Rowinska-Kral, M., & Swietla, K., (2021), “Effects of COVID-19 in the Financial Statements of Selected Companies Listed in Warsaw Stock Exchange”, European Research Studies Journal Volume XXIII, (2), pp. 854-871 .
6. Kieso, E., Weygandt, J. & Warfield, D., 2016, “Intermediate Accounting”, 16th ed., John Willey & Sons, Inc. US.
7. Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of Money, Investment and Banking, Vol. 24, No.12
8. Morris, Charles S.; Sellon Gorden H. Jr (1995) “Bank Lending and Monetary Policy: Evidence on a Credit Channel” Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City; second Quarter; Vol. 80, No.2

الملحق

استمارة استبانة

((أثر تقييم عناصر القوائم المالية في ظل جائحة كورونا على قرارات منح الإئتمان المصرفي وفق (IAS 8) / دراسة ميدانية على مجموعة من المصارف التجارية في محافظة أربيل))

الأخ الكريم الأخت الكريمة .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نتوجه اليكم بالتقدير والاحترام راجين تعاونكم لإنجاح هذا البحث الميداني الذي تهم نتائجه القطاع المصرفي في مدينة أربيل.

ولغرض استكمال البحث العلمي يقوم الباحثان بإستطلاع آراء الاشخاص المعنين في المصارف التجارية في مدينة أربيل حول واقع تأثير جائحة فيروس كورونا COVID-19 على قرارات منح الإئتمان المصرفي.

لذا نرجو تعاونكم في مدنا بالمعلومات اللازمة علماً بأن جميع المعلومات التي سوف يرد سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع فائق التقدير والاحترام

الباحثان

م.م. سردار فاضل قاسم

أ.م.د. حازم هاشم محمد

أولاً: المعلومات العامة :

1. الموقع الوظيفي :

مدير البنك	مدير قسم الإئتمان	مدير حسابات البنك	المدقق الداخلي	الأكاديميين
( )	( )	( )	( )	( )

2. المؤهل العلمي:

أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
( )	( )	( )	( )

3. التخصص:

محاسبة	إدارة	علوم مصرفية	أخرى أذكرها
( )	( )	( )	( )

4. سنوات الخدمة:

أقل من 5 سنوات	من 5- 15 سنوات	من 15 سنة فأكثر
( )	( )	( )

5. الجنس:

ذكر	أنثى
( )	( )

ثانياً : المعلومات المتعلقة بمتغيرات البحث

المحور الأول // تمنح المصارف في بيئة عينة البحث الإئتمان المصرفي بتقديم القوائم المالية بوضعها الحالي (عدم إعادة التقييم) من قبل الوحدات الإقتصادية كجهة مقترضة في ظل جائحة كورونا فيروس، نفترض بـ (X1).

ت	التفاصيل	أتفق تماماً (5)	أتفق (4)	محايد (3)	لا أتفق (2)	لا أتفق تماماً (1)
1	إن أساس قياس عناصر القوائم المالية (التكلفة التأريخية، التكلفة الجارية، صافي القيمة البيعية، القيمة العادلة والقيمة الحالية) يكون أساساً ملائماً ومعتمداً من قبل المصارف الجارية لإتخاذ القرارات الإئتمانية. ($X1_1$)					
2	إن القوائم المالية التي تنشرها الوحدات الإقتصادية بوضعها الحالي تساعد المقرضين في إتخاذ قراراتهم الإئتمانية في ظل جائحة فيروس كورونا. ($X1_2$)					
3	تستطيع المصارف التجارية كجهة مانحة القرض تحديد مواطن القوة والضعف في القوائم المالية للوحدات طالبة القرض من خلال استخدام هذه القوائم بوضعها الحالي (التقيم قبل الجائحة). ($X1_3$)					

4	القوائم المالية المنشورة من قبل الوحدات الإقتصادية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها مثل المصارف التجارية لأغراض قرار منح الإئتمان المصرفي القدرة على تقييم عناصرها ومعرفة وضعها الحقيقي. ($X1_4$)					
5	لا تعطي القوائم المالية المعدة من قبل الوحدات الإقتصادية بوضعها الحالي للمصارف التجارية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية لاغراض اتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي في ظل الجائحة. ($X1_5$)					
6	إن الإفصاح عن الأحداث والظروف والعمليات المؤثرة بجائحة فيروس كورونا لعناصر القوائم المالية كافية لأغراض قرار منح الإئتمان المصرفي ولا يحتاج إلى إعادة تقييم عناصر القوائم المالية. ($X1_6$)					
7	تؤدي هذه الجائحة إلى فقدان الثقة للمعلومات المالية من قبل مستخدميها منها المصارف التجارية كجهة مانحة القروض. ($X1_7$)					

المحور الثاني // إعادة تقييم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الإقتصادية بما يتلائم مع الظروف الحالية وتقديمها للجهة المناحة لاتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث، نفترض بـ (X2).

ت	التفاصيل	أتفق تماماً (5)	أتفق (4)	محايد (3)	لا أتفق (2)	لا أتفق تماماً (1)
1	إن القوائم المالية المنشورة من قبل الوحدات الإقتصادية تحتاج إلى إيضاحات متممة لها عند إعادة تقييم عناصرها، تساعد المصارف التجارية على فهم أكثر لمحتوياتها لغرض قرار منح الإئتمان المصرفي. ($X2_1$)					
2	إن إعادة تقييم معظم عناصر القوائم المالية المنشورة من قبل الوحدات الطالبة في بيئة عينة البحث، تتمتع بحد أعلى من الشفافية والموضوعية لأغراض اتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي. ($X2_2$)					
3	إن إعادة تقييم معظم عناصر القوائم المالية في ظل الجائحة تعطي معلومات ملائمة والتي لها تأثير على تغيير موقف متخذ القرار (المصارف التجارية) بشكل إيجابي لمنح قرار منح القروض. ($X2_3$)					
4	إن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وفقاً معيار المحاسبي الدولي رقم 8 عند إعداد القوائم المالية في ظل هذه الجائحة ستعطي الأهمية أكبر لغرض اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي. ($X2_4$)					
5	إعادة تقييم عناصر القوائم المالية في ظل جائحة فيروس كورونا مما يسفر عن معلومات مفيدة للمصارف التجارية ويساهم في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية للوحدات الطالبة القروض. ($X2_5$)					
6	إن اساس القيمة العادلة لتقييم معظم عناصر القوائم المالية يزيد من ثقة وملائمة المعلومات المالية المقدمة من قبل الوحدات الطالبة للقرض. ($X2_6$)					
7	الإعتماد على نتائج القوائم المالية بعد تعديل (إعادة التقييم) عناصرها للوحدات الإقتصادية يؤدي إلى قياس المخاطر الإئتمانية قبل منح القرض. ($X2_7$)					

المحور الثالث // اتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية في بيئة عينة البحث في ظل جائحة كورونا فيروس، نفترض بـ (Y).

ت	التفاصيل	أتفق تماماً (5)	أتفق (4)	محايد (3)	لا أتفق (2)	لا أتفق تماماً (1)
1	يتوقف قرار منح الإئتمان المصرفي للوحدات الإقتصادية على مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية والصحية(Y1).					
2 .	يوجد علاقة بين قرارات منح الإئتمان المصرفي والقوائم المالية المعدة وفق تأثيرات جائحة كورونا فيروس (Y2).					
3 .	يتأثر قرار منح الإئتمان المصرفي إيجابياً بإعادة تقييم معظم عناصر القوائم المالية من قبل الوحدات الطالبة للقرض بسبب الركود الاقتصادى الكبير، وانخفاض قيمة الأصول والتوقعات المالية غير المؤكدة في ظل هذه الجائحة سبباً (Y3).					
4	زيادة درجة المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية المانحة القروض دون الإعتماد على القوائم المالية المعدلة وفقاً معيار المحاسبي الدولي رقم 8 في ظل هذه الجائحة. (Y4)					
5	إن تغير إتجاه موقف المصارف التجارية لإتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي السليم كمستخدمي المعلومات المالية عندما يقارن القوائم المالية للوحدات الطالبة الإئتمان قبل وبعد جائحة فيروس كورونا والتعرف على إتجاهات موقفها الحالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية (Y5)					
6	تزداد الثقة من قبل المصارف التجارية بزيادة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة لغرض إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي في ظل هذه الجائحة.(Y6)					
7	يعتمد قرار منح الإئتمان المصرفي بشكل كبير على القوائم المالية للوحدات الطالبة القروض التي تلتزم بالمعايير المحاسبة الدولية والمحلية. (Y7)					